ملف العدد

مشروعات التعاون الإقليمي في آسيا في مجال الاقتصاد الأخضر

د.اماني فوزي
أستاذ الاقتصاد المساعد بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

الملخص:

في ظل التحولات والتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية الهائلة والمتسارعة التي يشهدها العالم بالوقت الراهن، وما نجم عنها من مخاطر وتهديدات بيئية، كانت هناك حاجة ملحة وضرورية لاستحداث أنماط وأساليب جديدة للتنمية تستهدف تحقيق الاستدامة البيئية، والتحول لنموذج الاقتصاد الأخضر الذي يُعد من أهم دعائم وسبل الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى أهميته في تحقيق الربط بين المحاور الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ومن ثم تُعد مشروعات التعاون الإقليمي في آسيا بمجالات الاقتصاد الأخضر آلية فعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال التعاون المشترك تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف، وتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة، من خلال تشجيع الاستثمارات الخضراء والتجارة في المنتجات والخدمات البيئية، ومن أبرز أوجه التعاون الإقليمي في آسيا في هذا الصدد: تجربة الآسيان كمنظمة للتعاون الإقليمي بين دول جنوب شرق آسيا، مبادرة النمو الأخضر" في كوريا الجنوبية، مبادرة الحزام والطريق الصينية، وقمة أبيك 2024.

Abstract:

In today›s dramatic and accelerating economic and technological transformations and changes and the resulting environmental risks and threats, there was an urgent and necessary need to develop new patterns and methods of development aimed at achieving environmental sustainability and the transformation of the green economy model, which is one of the most important pillars and pillars of poverty reduction and sustainable development, in addition to its importance in linking the three pillars of sustainable development, namely, economic, social and environmental aspects.

Regional cooperation projects in Asia in the areas of green economy are therefore an effective mechanism for achieving the sustainable development goals, through joint cooperation to accelerate progress towards these goals and to achieve economic integration among the States of the region, through the promotion of green investment and trade in environmental products and services, among the most prominent aspects of regional cooperation in Asia in this regard: ASEAN Experience as a South-East Asian Regional Cooperation Organization, Green Growth Initiative "in South Korea, China Belt and Road Initiative, and APEC Summit 2024

مقدمة :

شهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا وملحوظًا بالبيئة والتغيرات المناخية وانعكاساتهما على القطاعات والمجالات الاقتصادية والاجتماعية وظهور العديد من الأزمات وتفشى ظاهرة الفقر والحرمان؛ مما أدى بالمجتمع الدولى إلى تشجيع زيادة الاستثمار فى البيئة كمطلب أساسى إلى جانب البعدين الاجتماعى والاقتصادى للتنمية المستدامة والتحول إلى اقتصاد مستدام يراعى الجوانب البيئية؛ وهو ما يُطلق عليه الاقتصاد الأخضر كنموذج ونمط اقتصادى يهدف إلى الربط بين متطلبات تحقيق التنمية بكافة أنواعها وبين حماية البيئة واستحداث المزيد من الوظائف الخضراء التى من شأنها التخفيف من حدة الفقر فى العديد من القطاعات كالزراعة، الصيد، البناء، الطاقة المتجددة وغيرها [1].

لذا وفي مواجهة التحديات البيئية العالمية المتزايدة، تبرز أهمية التعاون الإقليمي في آسيا كأداة حاسمة لتحقيق التحول نحو اقتصاد أخضر مستدام. فبفضل حجم اقتصاداتها المتنامية ووفرة مواردها البشرية، تمتلك القدرة على قيادة هذا التحول وفتح آفاق جديدة للنمو الاقتصادي، ومن خلال تبادل الخبرات والتكنولوجيا وتنسيق الجهود المشتركة، يمكن للدول الآسيوية الاستفادة من الفرص المتاحة في مجال الاقتصاد الأخضر وخلق مستقبل أكثر استدامة لأجيال قادمة.

أولًا: أهمية إدماج البُعد البيئى فى النشاط الاقتصادى

توجد علاقة تبادلية قوية بين الاقتصاد والبيئة، وهذه العلاقة أساسية لعمل واستمرار كل منهما؛ فالاقتصاد يتواجد عادة ضمن نظام ديناميكى مفتوح يمثل جزءًا من النظام البيئى الكلى، ويعتمد الاقتصاد لتوفير الاحتياجات البشرية المتزايدة على الموارد الطبيعية؛ فالنشاط الاقتصادى يقوم على استغلال الموارد المتاحة وتمثل البيئة مصدر هذه الموارد كما تمثل أيضًا الوسط الذى يتم فيه تصريف مخلفات العمليات والأنشطة الاقتصادية المختلفة سواء كانت إنتاجية أو استهلاكية. وعادة ما تتمتع البيئة بقدرة ذاتية على التخلص من هذه المخلفات إذا كانت هذه المخلفات عند مستويات معقولة من التلوث. وتعتمد البيئة على الاقتصاد لتوفير الإمكانيات اللازمة لحماية البيئة وتحسين نوعيتها، كما أن بعض الأضرار قد تلحق بالبيئة نتيجة سوء

استخدام الموارد أو تلويثها، مما يؤثر سلبيًا على هذه الموارد وبالتالى على مستوى النشاط الاقتصادي، وبالتالى يعتمد وجود النشاط الاقتصادي وقدرته على النمو والاستمرار على قدرة النظام البيئى على توفير الموارد وتصريف المخلفات. وعلى الجانب الآخر يفرض النظام الاقتصادي, بأنشطته المختلفة, على البيئة مجموعة من الضغوط مثل ملوثات الهواء والماء والتربة- غازات الاحتباس الحراري- بالإضافة إلى الاستنزاف الإيكولوجى والتأثير السلبي على الكائنات الحية- والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية غير المتجددة- النفايات الصلبة والنفايات الخطرة [2].

لذا تتمحور التوجهات الحالية لإعادة النظر في مقومات التنمية في إطار اهتمام المجتمع الدولي بالتطورات الحاصلة مثل تفاقم مشكلة البطالة وتزايد معدلات الفقر في مناطق ودول عديدة بالعالم، وذلك نتيجةً للتغيرات المناخية والأزمات العالمية كأزمة الغذاء والأزمة المالية والاقتصادية. ولمواجهة تلك التحديات والأزمات فإن الأمر يتطلب إعادة النظر في الركائز الأساسية التي تدعم النمو الاقتصادي والسياسات التنموية المتعلقة بها، وفي هذا الصدد ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر والذي يُعد من أهم دعائم وسبل الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى أهميته في تحقيق الربط بين المحاور الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية [3] .

كما أدت التطورات البيئية في العقود الأخيرة إلى ظهور فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية عُرف بعلم اقتصاديات البيئة، والذي يقيس مختلف الجوانب النظرية والتحليلية والمحاسبية للحياة الاقتصادية والاجتماعية بمقاييس بيئية، وذلك بهدف المحافظة على توازنات بيئية تضمن نمواً مستداماً. ويتسع مجال اقتصاديات البيئة فيما يتعلق بالمؤسسات والمشروعات الاقتصادية، ويهدف لتنمية الموارد وإدارتها وتنسيقها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويشكل النشاط الذي يسعى إلى تعبئة الموارد المختلفة من أجل العمل بطريقة متوازنة في مجالات التخطيط ووضع البرامج وعمل الميزانيات الخاصة بالتنمية. وتمثل اقتصاديات البيئة مجموعة النشاطات التي تتعاون في تفعيل التنمية الاقتصادية والطبيعية والاجتماعية للمناطق والأقاليم، وبالتالي يتركز اهتمامها في معالجة أو تنظيم عناصر البيئة الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية اللازمة لضمان توفير البيئة المكانية الأساسية بشكل مناسب، بالإضافة

إلى تشجيع التنمية الاقتصادية ورفاهية الإنسان وتأسيس مكونات نظامها [4] .

وقد أدت الأزمات العالمية كالأزمة المالية وأزمة الغذاء وكذلك أزمة تغير المناخ، بما لها من انعكاسات على الموارد والطاقة البيئية، إلى نقل الحوار من المفاضلة بين الاقتصاد والبيئة إلى التأكيد على أهمية مفهوم التنمية المستدامة في تحقيق النمو الاقتصادي [5] .

كما أصبح مفهوم التنمية المستدامة يحظى باهتمام دولي متزايد خاصةً في ظل اتجاه العالم نحو مجموعة من الكوارث البشرية والبيئية كالاحتباس الحراري والتدهور البيئي وتزايد النمو السكاني والفقر وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر، وما إلى ذلك من المشكلات البيئية التي من شأنها أن تؤثر بصورة سلبية على عملية التنمية الاقتصادية.

ثانيًا: مزايا التحول لاعتماد نمط الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة ودعم الوظائف الخضراء

أُشير إلى مفهوم الاقتصاد الأخضر، والذي ظهر في البداية كمسار مقترح للتغلب على الأزمات المالية والغذائية والمناخية على مستوى العالم، وفي هذا السياق تم إطلاق مبادرة الأمم المتحدة للاقتصاد الأخضر عام 2008، والتي نصت على أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر هو عبارة عن عملية إعادة تشكيل لمشاريع الأعمال والبنية الأساسية؛ بحيث تستطيع تحقيق عائدات أفضل على استثمار رأس المال الطبيعي والبشري، وتستطيع- في الوقت نفسه- الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتخفيض الكمية المستخرجة والمستعملة من الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى الحد من التفاوت الاجتماعي. ولاستكمال هذه المبادرة صدرت الاتفاقية البيئية العالمية (بناء على طلب الأمين العام للأمم المتحدة) لتشجيع البلدان على اتخاذ التدابير اللازمة لتفعيل آليات تطبيق الاقتصاد الأخضر باعتباره وسيلة للتغلب على الأزمات الاقتصادية والحد من تغير المناخ. ويُفترض أن يؤدي إدراج الاعتبارات البيئية في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والاستهلاك وصياغة السياسات إلى تصحيح الخلل الاجتماعي والاقتصادي والحد من التدهور البيئي، كما أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ إذ يساهم في الحد من الفقر وتوليد فرص عمل جديدة، لذلك يمكن الاستناد إلى هذه الأهداف كمقياس لتقييم

تطبيق مفاهيم الاقتصاد الأخضر في الخطط الإنمائية الوطنية والقطاعية [6] .

هناك العديد من الحجج المؤيدة لاعتماد نهج الاقتصاد الأخضر نتيجةً للمزايا المترتبة على ذلك، ومنها ما يلي:

1- إن التحول إلى الاقتصاد الأخضر يعني أيضاً تحولاً في التوظيف؛ إذ سيخلق عدداً مماثلًا (على الأقل) للوظائف التي يخلقها نهج العمل المعتاد، ويتسق ذلك مع الدراسات السابقة التي تنبأت بعدم حدوث تغيرات أو حدوث مكاسب إجمالية في التوظيف، فمن المتوقع أن تحقق الاستثمارات الخضراء مكاسب في التوظيف خلال الفترة من 2030 إلى 2050 للحاق بنهج العمل المعتاد وربما تخطيه. هذا وتؤكد الدراسات التي أُجريت في هذا الصدد على أن الاستثمارات الخضراء تميل إلى التوظيف بكثافة أكثر على المدى القصير والمتوسط [7] .

2- وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن تحويل الاستثمارات الضارة بالبيئة إلى استثمارات خضراء يسمح بتحسين الأداء الاقتصادي على المدى الطويل، وزيادة مجموع الثروات العالمية مع الحفاظ على مخزون الموارد المتجددة، والحد من المخاطر البيئية وإعادة بناء القدرات لتحقيق الازدهار في المستقبل. كما أن التحول إلى الاقتصاد الأخضر يقدم فرصاً قيمة لاعتماد نماذج إنمائية تُعطَى الأولوية فيها لبناء المؤسسات وللعمل بنهج المشاركة في التنمية [8] .

3- يساعد الاقتصاد الأخضر على التحول في عمليات الإنتاج وأنماط الإنتاج والاستهلاك وما ينتج عنها من المخلفات والتلوث والاستخدام الجائر للموارد الطبيعية ومصادر الطاقة والإنبعاثات الناتجة عنها إلى اقتصاد أكثر فعالية ومتنوع ويحافظ على البيئة، وبعبارةٍ أخرى يمكن القول أن التحول من الاقتصاد الافتراضي القائم على المضاربات والعمولات واستنزاف الموارد إلى الاقتصاد الحقيقي القائم على الإنتاج وتوفير فرص العمل هو الطريق لتحقيق التنمية المستدامة، والحد من الفقر، وزيادة الرفاه الإنساني وتحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية، وبالتالي الوصول إلى النمو الأخضر القائم على تعظيم فرص استغلال مصادر أنظف للنمو [9] .

ثالثًا: أوجه التعاون الإقليمي في آسيا في مجال الاقتصاد الأخضر

أ- تجربة الآسيان كمنظمة للتعاون الإقليمي بين دول جنوب شرق آسيا

تأسست رابطة دول جنوب شرق آسيا المعروفة اختصارًا باسم "آسيان" في عام 1967، بهدف تعزيز التعاون الإقليمي بين دول جنوب شرق آسيا في مختلف المجالات، بما في ذلك المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتعتبر الآسيان من أهم المنظمات الإقليمية في العالم، حيث تضم 10 دول أعضاء هي: إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند وبروناي وفيتنام ولاوس وميانمار وكمبوديا. وقد حققت الآسيان نجاحات كبيرة في تحقيق أهدافها، حيث ساهمت في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وتوسيع التعاون بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات. وقد حققت الآسيان العديد من الإنجازات على مر السنين، منها:

- الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة: حيث لعبت الآسيان دورًا هامًا في حل النزاعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية، مما ساهم في الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة. - تعزيز النمو الاقتصادي: ساهمت الآسيان في تعزيز النمو الاقتصادي في المنطقة من خلال إزالة الحواجز التجارية وتسهيل الاستثمار الأجنبي.
- توسيع التعاون في مختلف المجالات: وسعت الآسيان تعاونها في مختلف المجالات، بما في ذلك المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية [01] .

وعلى الرغم من أن التعاون الاقتصادي بين دول الآسيان قد بدأ في إطار ضيق ومحدود، لنشاطات متعلقة بالغذاء والطاقة والنقل وأجهزة الاتصال والزراعة والسياحة فحقق التعاون بينهم احتياطي غذائي آسيوي، إلا أن البداية الحقيقية لآليات التعاون الاقتصادي جاءت في الوقت الذي عقدت في قمة "بالي" بإندونيسيا عام 1976 و تم تشكيل ثلاث لجان رئيسية هي :

1. معاهدة التجارة التفضيلية (الدولة الأولى بالرعاية) SA.T.P.
2. المشروعات الصناعية (للآسيان) S.P.I.A.
3. المنطقة الصناعية المغلقة [11].

وتعمل الآسيان أيضًا على تعزيز الاستقرار الإقليمي والتكامل الاقتصادي الإقليمي في شرق آسيا. وقد أطلقت الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، وهي اتفاقية تجارة حرة إقليمية بين الآسيان وشركائها الإقليميين؛ أستراليا والصين واليابان وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا. وتعقد الآسيان أيضًا المنتدى الإقليمي للآسيان كل عام والذي يجمع كافة القوى الإقليمية، بما في ذلك كوريا الشمالية؛ لمناقشة التحديات الأمنية. ورغم استمرار التحديات داخل الآسيان، وفي شرق آسيا، فإن وجود كل هذه المنتديات الإقليمية يوفر صمام أمان لإدارة الأزمات الإقليمية. كذلك تمثل التعاون بين دول الآسيان في تعزيز الاستثمار في الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، تطوير أسواق الكربون الإقليمية، وتبادل الخبرات والمعرفة في مجال التكنولوجيا الخضراء [21].

لذا تعتبر الآسيان نموذجًا ناجحًا للتعاون الإقليمي، حيث حققت نجاحات كبيرة في تحقيق أهدافها، وساهمت في جعل منطقة جنوب شرق آسيا أكثر سلمًا وازدهارًا. ومع ذلك، لا تزال الآسيان تواجه بعض التحديات، ولكنها تتمتع بإمكانات كبيرة للتغلب على هذه التحديات ومواصلة النمو والتطور.

ب- مبادرة النمو الأخضر" في كوريا الجنوبية " نموذج للتنمية المستدامة"

تعتبر مبادرة النمو الأخضر في كوريا الجنوبية نموذجًا ناجحًا للتعاون الإقليمي في آسيا لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تم تحقيق تقدم كبير في مجالات الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا الخضراء، وتحسين جودة الحياة. ففي أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أدركت كوريا الجنوبية الحاجة إلى تحول اقتصادي يراعي البيئة ويحقق التنمية المستدامة. وهكذا، أطلقت الحكومة الكورية مبادرة "النمو الأخضر" الطموحة، التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة [31].

وقد تمثل أهم أهداف تلك المبادرة فيما يلي:

- تحويل كوريا إلى اقتصاد أخضر منخفض الكربون: وذلك من خلال تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، وزيادة استخدام الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة.

- خلق فرص عمل خضراء: تسعى المبادرة إلى تطوير صناعات جديدة في مجالات الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا الخضراء، والإدارة المستدامة للموارد، مما يخلق فرص عمل جديدة للشباب.
- تحسين جودة الحياة: من خلال تحسين جودة الهواء والماء، وتقليل التلوث، وخلق بيئة حضرية أكثر استدامة.
- تعزيز القدرة التنافسية الدولية: تسعى المبادرة إلى جعل كوريا رائدة في مجال التكنولوجيا الخضراء، وتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

هذا وقد شملت مكونات المبادرة ما يلي:

- الطاقة المتجددة: ركزت المبادرة على تطوير مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.
- كفاءة الطاقة: من خلال تشجيع استخدام تقنيات وممارسات تزيد من كفاءة استخدام الطاقة في المنازل والمصانع وقطاع النقل.
- التكنولوجيا الخضراء: الاستثمار في البحث والتطوير في مجالات التكنولوجيا الخضراء، مثل تقنيات الطاقة المتجددة، وإدارة النفايات، ومعالجة المياه.
- المدن الخضراء: سعت المبادرة إلى تطوير مدن خضراء مستدامة، تتميز بتصميم حضري صديق للبيئة، واستخدام الطاقة المتجددة، وإدارة النفايات بشكل فعال.

وتمثل أبرز إنجازات مبادرة النمو الأخضر فيما يلي:

- زيادة استخدام الطاقة المتجددة: شهدت كوريا زيادة ملحوظة في استخدام الطاقة المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
- تطوير صناعات التكنولوجيا الخضراء: حققت كوريا تقدمًا كبيرًا في تطوير صناعات التكنولوجيا الخضراء، وأصبحت من الدول الرائدة في هذا المجال.
- تحسين جودة الهواء: ساهمت المبادرة في تحسين جودة الهواء في المدن الكورية الكبرى.
- خلق فرص عمل خضراء: وفرت المبادرة العديد من فرص العمل الجديدة في مجالات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الخضراء [41] .

جـ- مبادرة الحزام والطريق الصينية

في عام2013، أطلقت الصين مبادرة الحزام والطريق، وهي مشروع واسع النطاق يهدف إلى ربط بلدان العالم ببعضها البعض، ومن المخطط أن تكتمل هذه المبادرة بحلول عام 2049، وتتضمن عددًا من الممرات الرئيسية:

- الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان
- الممر الاقتصادي بين بنغلاديش والصين والهند وميانمار
- الممر الاقتصادي بين الصين ومنغوليا وروسيا
- الممر الاقتصادي بين الصين وغرب ووسط اسيا (يصل الى ايران وتركيا)
- الممر الاقتصادي للجسر البري لأوراسيا [51].

هذا ويُقدر حجم الاستثمارات المخصصة للبنية التحتية في تلك التجمعات الاقتصادية 26 تريليون دولار بحلول عام 2030، وتريليون دولار للبنية التحتية للدول الأخرى الواقعة علي الطريق خلال 10 سنوات ابتداء من عام 2017، كما أن عددا من الدول العربية مؤهلة للمشاركة والاستفادة من هذه المبادرة [61] .

د- قمة أبيك 2024

في 15 نوفمبر 2024، اجتمع قادة 21 دولة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ في العاصمة البيروفية "ليما" لعقد قمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (CEPA) وجاءت هذه القمة في وقت بالغ الحساسية على الصعيدين الدولي والإقليمي، حيث أسفرت الانتخابات الرئاسية الأمريكية عن فوز دونالد ترامب، مما أضاف بُعدًا سياسيًا مهمًا على مناقشات القمة في ظل التوقعات بتغيير في الإدارة الأمريكية وتأثير ذلك على السياسة العالمية. وقد استحوذت القمة على اهتمام عالمي لما تشكله من منصة رئيسية لبحث قضايا الاقتصاد العالمي في ظل تقلبات شديدة يموج بها النظام الدولي. وجاءت القمة أيضًا وسط تحديات اقتصادية ودبلوماسية كبيرة، حيث شهدت حضور قادة وممثلين عن دول تمثل أكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وناقش المشاركون في القمة قضايا محورية مثل تعزيز الانفتاح الاقتصادي، ومعالجة الاضطرابات في سلاسل التوريد، وضمان مرونة الأسواق في مواجهة الأزمات العالمية. عد قمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط

الهادئ (CEPA) من الفعاليات السنوية البارزة التي تجمع قادة الدول الأعضاء من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والتي تمثل معًا نحو ثلثي الناتج المحلي الإجمالي العالمي ونصف التجارة العالمية. وتستقطب القمة سنويًا اهتمامًا عالميًا كبيرًا نظرًا لدورها البارز في تعزيز التعاون الاقتصادي والبحث في القضايا التي تؤثر على التنمية المستدامة في المنطقة. في قمة CEPA 2024 التي عُقدت في العاصمة البيروفية ليما، تم التركيز على العديد من القضايا الجوهرية التي تمس الاقتصاد العالمي، مثل تحقيق النمو المستدام، تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء، والتعاون في مواجهة التحديات العالمية الكبرى كالتغير المناخي والأمن الغذائي [71].

ومن أبرز الأهداف التي تعكس التوجهات الاستراتيجية الرئيسية للقمة:

- دعم السياسات البيئية المستدامة: حازت قضية الاستدامة البيئية اهتمامًا كبيرًا، حيث تم بحث كيفية دمج المعايير البيئية ضمن السياسات التجارية من خلال تبني آليات "التجارة الخضراء". وكان الهدف من ذلك هو تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، خاصة في مواجهة تحديات التغير المناخي الذي يشهده العالم أجمع.
- تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الشركاء العالميين: حيث ناقشت القمة أهمية تنويع الشركاء التجاريين في ظل التوترات التجارية الحالية بين القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين. كما تم التأكيد على ضرورة تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول من خارج المنطقة، وذلك لضمان تنوع الفرص التجارية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- استكشاف مشروعات اقتصادية استراتيجية: حيث شهدت القمة توقيع اتفاقيات جديدة تهدف إلى تعزيز التجارة والاستثمار في مشروعات البنية التحتية الاستراتيجية، وفي هذا السياق تم افتتاح ميناء "تشانكاي" الجديد في بيرو، الذي يُتوقع أن يصبح أكبر مركز شحن في أمريكا الجنوبية، مما يعكس التزام الصين بالعولمة ورفضها للحمائية الاقتصادية. ويمثل هذا الميناء خطوة هامة في تعزيز الروابط الاقتصادية بين منطقة آسيا وأمريكا اللاتينية، مما يُسهم في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والتكامل الإقليمي في المنطقة [81].

وختامًا يمكن القول أن أوجه التعاون الإقليمي في آسيا بمجالات الاقتصاد الأخضر ومشروعات الطاقة المتجددة جزءًا أساسيًا من الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة. ومع استمرار التطور التكنولوجي وانخفاض التكاليف، من المتوقع أن تشهد هذه المشروعات نموًا كبيرًا في السنوات القادمة، مما سيسهم في تحويل قطاع الطاقة في آسيا والعالم أجمع؛ فمن خلال تضافر الجهود وتبادل الخبرات والموارد، يمكننا مواجهة التحديات البيئية والاقتصادية، وبناء مستقبل أكثر استدامة وازدهارًا للأجيال القادمة.

وبعبارةٍ أخرى يمكن القول أن مشروعات التعاون الإقليمي في تلك المجالات تُعد آلية فعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يمكن للدول من خلال التعاون المشترك تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف، وتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة، من خلال تشجيع الاستثمارات الخضراء والتجارة في المنتجات والخدمات البيئية، هذا بالإضافة إلى تعزيز الابتكار والتقدم التكنولوجي في مجالات الاقتصاد الأخضر، من خلال تبادل المعرفة والتكنولوجيا بين الدول، ودعم البحث والتطوير في هذه المجالات.

الهوامش:

1- انظر:

Liana Badea, and others, ' Green Jobs: A Literature Review", International Journal of Environmental Research and Public Health , June, 2022, p. p. 1-2.

2- حسام الدين نجاتي، وآخرون، " الاقتصاد الأخضر ودوره فى التنمية المستدامة"، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (251)، فبراير، 2014، ص 5.

3- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) حول الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +20) تحت عنوان " الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية"، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2011، ص 1.

4- مصطفى خليل، وعمار خليل إبراهيم، " أثر اقتصاديات البيئة على التوقيع المكاني للمشاريع الاستثمارية"، المؤتمر العلمي الخامس للمعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، 24- 25 نوفمبر، 2009، ص ص 1: 3.

5- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، " الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية"، مرجع سابق، ص 9.

6- المرجع السابق، ص ص 17- 18.

7- انظر:

UNEP, " Towards A Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication", A Synthesis for Policy Makers, 2011, P. 20.

8- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، " الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية"، مرجع سابق، ص 10.

9- هيئة التخطيط والتعاون الدولي، "الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير "، نشرة التخطيط والتعاون الدولي، نشرة إلكترونية فصلية، العدد الثاني، 2012، ص 31.

01- رضا محمد هلال، " مستقبل إدارة رابطة الآسيان في مواجهة التحديات الإقليمية السياسية والاقتصادية"، آفاق مستقبلية ، العدد (4)، يناير، 2024، ص ص 45- 46.

11- على عواد، " الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي: دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها

وإمكانـات الاسـتفادة منهـا"، مجلـة إنسـانيات، المجلـة الجزائريـة في الأنثروبولوجيـا والعلـوم الاجتماعيـة، العـدد 8، 1999، ص 63.

21- رضـا محمـد هـلال، " مسـتقبل إدارة رابطـة الآسـيان في مواجهـة التحديـات الإقليميـة السياسـية والاقتصاديـة"، مرجـع سـابق، ص 60.

31- انظر:

Korea's Global Commitment to Green Growth,May , 2012: https://www.worldbank.org

41- انظر:

Korea's Global Commitment to Green Growth,May , 2012: https://www.worldbank.org

51- تقريـر الـدورة الاسـتثنائية السادسـة للجنـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة لغـربي آسـيا حـول " مبـادرة الحزام والطريق الصينية"، ديسـمبر، 2019، متاح عـلى https://www.unescwa.org

61- المرجع السابق.

71- أحمـد السـيد، " قمـة "أبيـك" 2024 تعزيـز التعـاون الاقتصـادي في عالم مضطـرب"، المركز المـصري للفكر والدراسـات الاسـتراتيجية"، نوفمـبر، 2024، متاح عـلى: https://ecss.com.eg

81- المرجع السابق.